مخرجات نظام ل م د وكفاءتها المهنية في سوق العمل

The outcomes of the LMD system and its professional competence in the job market

أ.بالراشد نبيل
berrachednabil@yahoo.com
جامعة ورقلة

أ.بن غليسي سعاد
جامعة الجلفة

ملخص:

لقد تبنت الجامعة الجزائرية نظام ل م د، والذي اعتمدته ابتداء من 2004،وذلك بغية إخراج كفاءة مهنية وفق متطلبات السوق من جهة، ومسايرة التطورات العالمية في المجال البحثي والمعرفي من جهة أخرى،إذ يسعى هذا النظام من خلال التكوين النظري و التطبيقي للطالب لإخراج فاعل اجتماعي كفء،يمكنه أن يساهم في التنمية المجتمعية،من خلال الدخول في معترك الحياة العملية بمنصب عمل يتوافق مع المؤهلات التي اكتسبها في الحقل الأكاديمي،والتي تخرجه من شخصية الطالب المستهلك للمعارف والمعلومات، إلى كفاءة مهنية منتجة في سوق العمل،وذلك لتجاوز المخرجات الكمية على حساب الكيفية،والتي تعد الأساس في تطوير الحياة الاجتماعية،خاصة إذا كانت التنمية قائمة على الإنسان كذات فاعلة ضمن المجال الاجتماعي،وعليه يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل يساهم التكوين في نظام ل م د في خلق كفاءات مهنية تتناسب ومتطلبات سوق العمل؟

الكلمات المفتاحية:الجامعة،نظام ل م د،التكوين،سوق العمل،التنمية.

***Abstract**: The Algerian University has adopted l.m.d system of teaching, which was adopted from 2004, in order to achieve professional efficiency according to the requirements of the market on the one hand, and to keep pace with global developments in the field of research and knowledge, on the other hand, as this system seeks through the theoretical and practical training of the student In order to bring out an efficient social actor, he can contribute to community development by entering into the life of the working life with a job that matches the qualifications he has acquired in the academic field, which he graduated from the student's personal knowledge and information, to the productive efficiency of the labor market, Quantity at the expense of Which is the basis for the development of social life, especially if development is based on man as an actor within the Social sphere*

, and therefore raises the following main question: Does the composition contribute to the creation of a professional system that meets the demands of the labor market?

***Keywords: university**, education system L.M.D, training, labor market, development.*

شهد التعليم الجامعي تطورا ملحوظا سواء في طرق التدريس أو المناهج المتبعة، في تقديم المادة العلمية للطالب، نظرا للتطور التكنولوجي والتقني، والانفتاح الاعلامي، الذي اتاح سيولة معرفية كبيرة، من خلال التنوع المعرفي و الفكري، الذي انتجته البشرية خاصة في ظل البيئة الافتراضية، التي وفرتها الشبكة العنكبوتية، ولمواكبة هذا التطور تبنت الجزائر نظام ل م د بغية التكيف مع التحول العلمي العالمي من جهة، و الحصول على مخرجات ذات كفاءة مهنية تتناسب مع متطلبات سوق العمل من جهة أخرى، وذلك عن طريق مختلف البرامج التكوينية المقدمة للطلبة في هذا النظام، إذ يتم المزاوجة في العملية التعليمية بين النظري والتطبيقي، وذلك من خلال المحاضرات و الاعمال الموجهة والتطبيقية، ان تبني هذا النظام نتج عنه مجموعة كبيرة من خريجي الجامعة، مع عدم توافق هذا العدد مع مناصب العمل المتاحة، والذي تولد عنه ظاهرة البطالة، وهو ما يطرح اشكالية هذا النظام ومدى قدرته في اخراج مورد بشري كفء ومؤهل في سوق العمل.

وعليه يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل يساهم التكوين في نظام ل م د في خلق كفاءات مهنية تتناسب ومتطلبات سوق العمل؟

ولتغطية هذا الموضوع قسمنا البحث للعناصر التالية:

أولا: الاطار النظري للدراسة: الاشكالية، الاهمية و الاهداف ومفاهيم الدراسة، والدراسات السابقة.

ثانيا: الجانب المنهجي: ويتضمن مجالات الدراسة، ومجتمع الدراسة، أدوات جمع المعلومات.

ثالثا: الجانب الميداني: والذي يتضمن نتائج الدراسة.

الاطار النظري للدراسة:

الاشكالية: تسعى المؤسسة الجامعية في خلق مورد بشري كفء ومؤهل بغية تحقيق الاهداف المجتمعية، عبر مختلف البرامج التكوينية التي تزاوج بين النظري و التطبيقي ضمن المسار الاكاديمي، التي تعتمده الجامعة في خلق كفاءات مهنية، وذلك عبر تلك البرامج، ويعد تبني الجامعة الجزائرية نظام ل م د، من أهم التغييرات التي احدثتها بغية مسايرة الركب العلمي العالمي، وانتاج فاعل اجتماعي، وفق متطلبات السوق، وذلك من خلال مخرجات لها مخزون فكري نظري تطبيقي، وعليه سيتم طرح التساؤل الرئيسي التالي: **هل يساهم التكوين في نظام ل م د في خلق كفاءات مهنية تتناسب ومتطلبات سوق العمل؟**

واندرج تحته التساؤلات الفرعية التالية:

- **هل البرامج التكوينية المقدمة ضمن نظام ل م د تساهم في تنمية مورد بشري كفء ؟**
- **هل تعتبر مخرجات الجامعة الجزائرية تتناسب ومتطلبات سوق العمل؟**

أهمية الدراسة: ان اهمية هذه الدراسة تكمن فيما يمكن ان تلعبه البرامج التكوينية المعتمدة في الحقل الاكاديمي، لإخراج مورد بشري كفء، وفق متطلبات سوق العمل، بغية المساهمة في تفعيل الحياة الاجتماعية، بكفاءات في مختلف التخصصات،لتحقيق التنمية المجتمعية من جهة، والتأسيس لتنمية مستدامة كنظرة استشرافية،تبدأ بتنمية الفكر الانساني بين ما هو نظري و آخر تطبيقي،للارتقاء من مستوى استهلاك المعرفة الى انتاجها واسقاطها على الواقع الاجتماعي.

أهداف الدراسة: من بين اهداف الدراسة نذكر:

- ابراز الدور الجوهري الذي يمكن ان يلعبه التكوين في تنمية المورد البشري في الحقل الاكاديمي.
- معرفة البرامج المتبعة من قبل الجامعة الجزائرية في تكوين الطالب الجامعي.
- معرفة نظام ل م د وماذا اضاف كنموذج جديد لتكوين الطالب الجامعي.
- محاولة معرفة دور البرامج التكوينية في نظام ل م د في انتاج كفاءة مهنية.
- محاولة معرفة مدى تناسب مخرجات الجامعة الجزائرية مع متطلبات سوق العمل.

مفاهيم الدراسة:

التكوين:

أ-مفهوم التكوين:

لغة:اسم مشتق من فعل كون، التي تعني أنشأ، صنع، شكل، و كون أجيال الطلبة أي دربهم على اكتساب المعرفة ، علمهم، ثقفهم، كما أن كون الشيء أي أحدثه و أوجده، ركبه،وألف بين أجزائه.[1]

اصطلاحا: التكوين نشاط مخطط ،يهدف إلى إحداث تغييرات في الفرد، والجماعة، من ناحية المعلومات والخبرات، والمهارات، ومعدلات الأداء، وطرق العمل، ليجعل الفرد،أو الجماعة تتقن العمل بكفاءة، وإنتاجية عالية.[2]

يعتبر التكوين كوسيلة لترقية الجانب المعرفي والعلمي للفرد وتطوير مهاراته،بغية الحصول مورد بشري كفء ،يتوافق ومتطلبات المجتمع وأهدافه.

ب- الجامعة:

تعرف الجامعة : " بأنها منظمة أنشأت بطريقة مقصودة لا تلقائية و تسعى إلى تحقيق أهداف معينة أهمها البحث العلمي والتثقيف و إعداد المتخصصين للعمل في المجتمع و هي في سبيل ذلك تتخذ إجراءات و تدابير معينة و ينشأ بين أعضائها تفاعل و تكامل نظرا لاختلاف الأدوار.[3]

تعتبر المؤسسة الجامعية هي مؤسسة اجتماعية، تكوينية تعليمية أنشأت بطريقة مقصودة، من أبرز وظائفها البحث العلمي، تعمل على إنتاج و نشر المعرفة العلمية بطريقة نظرية و إمبريقية من خلال البحوث والدراسات العلمية التي تنجز بشكل فردي أو على مستوى المخابر وفرق البحث تساهم في إشباع حاجات المجتمع الأساسية في كافة مجالاته .

التعريف الإجرائي للتكوين الجامعي

التكوين الجامعي هو عبارة عن البرامج الرسمية التي تستخدمها المؤسسة الجامعية وفق نظام ل م د بين المزاوجة بين النظري والتطبيقي، لتعليم الطلاب، على كسب معارف ومهارات ،بغية اخراج كفاءات مهنية، وفق متطلبات سوق العمل، والذي يساعد في تحريك التنمية الاجتماعية.

يعتبر التكوين الجامعي عبارة عن عملية اكتساب الطالب جملة من المهارات والمعارف وتطوير قدراته، وذلك من خلال تكوين نظري وتطبيقي وفق المنهاج المعتمد ضمن نظام ل م د لإخراج كفاءات تحمل شهادات على شهادة ليسانس ماستر دكتوراه.

نظام ل م د :

نظام ل م د : هو عبارة عن نظام جديد في التعليم العالي يمر وفق ثلاث مراحل ليسانس ثم ماستر ثم دكتوراه، في حياة الطالب العلمية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.

ويستجيب هذا النظام لضروريات عولمة المعارف برفع مستوى التعليم العالي، اذ يرمي هذا النظام الى الاهداف التالية:

- تنظيم عروض التكوين، ويستفيد الطالب من المرافقة والتوجيه من قبل الاستاذ.
- تحسين النوعية البيداغوجية، الاعلام والتوجيه ومرافقة الطالب.
- الاستفادة من المبادلات ومعادلات الشهادات على المستوى الدولي.[4]

الحروف الثلاثة ل م د تدل على ليسانس، ماستر، دكتوراه، حيث يعتمد هذا النظام على ثلاث مراحل:

الأولى: شهادة ليسانس يضم ثلاث مراحل تكوينية (قاعدي، اختصاصي)، أي ثلاث سنوات.

الثانية: بكالوريا + 5 سنوات تكوينية وتتوج بشهادة الماستر

الثالثة: بكالوريا + 8 سنوات تكوينية وتتوج بشهادة الدكتوراه[5]

الكفاءة المهنية:وهي أعلى قدرة باستطاعة العامل أن يصل إليها،إذا تحصل على أفضل تدريب ممكن في مهنة معينة.[6]

الكفاءة المهنية:هي كفاءة الفرد في مزاولته مهنته،أي قدرته على القيام بالمهنة بشكل سليم و صحيح،ومعرفة كل ما يتعلق بهذه المهنة وكيفية أدائها.

فالكفاءة المهنية ما يمتلكه الفرد من جوانب شخصية وطاقات و قدرات تساعده على تقديم أفضل الطرق لأداء المهنة وتحقيق أهدافها.[7]

إن الكفاءة المهنية لدى خريجي الجامعة هي قدرات الفرد العلمية والمعرفية،والتي تطور ضمن الحقل الأكاديمي عن طريق البرامج المقدمة في نظام ل م د.

سوق العمل:إن السوق في الأصل كان يستخدم للدلالة على المكان أو الموضع الذي يلتقي فيه الناس للمتاجرة بالبضائع،إن تبادل البضائع والخدمات والوعود بالأموال فعالية مركزية وجوهرية في الأسواق.[8]

كما أن السوق هو المكان الذي يتم فيه العرض و الطلب على سلعة ما.[9]

إن مخرجات الجامعة الجزائرية من خلال نظام ل م د ،تهيئ أفراد يحملون شهادات جامعية عبر الأطوار الثلاثة(ليسانس،ماستر،دكتوراه)،في مختلف الحقول الأكاديمية،ويبحثون عن فرص للعمل ضمن عالم الشغل.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:دراسة الباحث فريد بلواهري،مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل م د مع متطلبات سوق العمل حسب رأي الاساتذة،

لقد هدفت هذه الدراسة لتحديد مختلف اهداف هذا النظام الجديد على المستوى العالمي مع مقارنة هذه الاهداف بالمجال الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، وتحضير الطلاب لسوق العمل و التمهين، وترقية نوعية التكوين

الجامعي، والقيام بتقييم عملية التطبيق لنظام ل م د على ارض الواقع، ومدى تماشي هذا النظام مع متطلبات سوق العمل.

- **هل الامكانيات المادية للجامعة دور في تحقيق أهداف نظام ل م د؟**
- **وما هو دور نظام ل م د في تحضير الطلاب الى سوق العمل و التمهين؟**
- **وهل هذا النظام يعمل على تحسين الجودة و النوعية و النجاعة في التسيير؟**

وخلص الباحث للنتائج التالية:التكوين الجامعي يتماشى مع متطلبات سوق العمل، كما أن هذا النظام يهتم بالجودة و النوعية و النجاعة في التكوين الجامعي، ولا تلعب الامكانيات المادية للجامعة دورا هامة في تحقيق اهداف هذا النظام.

الدراسة الثانية:دراسة الباحث أسماء هارون،بعنوان دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم الجامعي في الجزائر نظام ل م د

لقد حاول الباحث تحديد معايير التكوين الجامعي في اطار تطبيق ادارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية، مع محاولة تقييم التجربة الجزائرية على ضوئها، ومن خلال ذلك تم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

الى اي حد يمكن ان يساهم التكوين الجامعي في ظل الاصلاحات الجديدة نظام ل م د في ترقية المعرفة العلمية؟

وتفرعت عنه التساؤلات الفرعية التالية:

- **ما هي نظرة الطالب و الاستاذ لنظام الجديد ل م د؟**
- **هل الامكانيات البيداغوجية المتاحة ساهمت في التحصيل العلمي للطالب؟**
- **هل استطاع نظام ل م د تحقيق جودة التكوين الجامعي؟**

وخلص الباحث للنتائج التالية:لم يتوفر لدى الطالب معلومات مسبقة عن نظام ل م د قبل التحاقه بمقاعد الجامعة،كما ان نظام ل م د يفتقر للوضوح لدى الأستاذ و الطالب، كما ان هذا النظام لا يحتوي على الجانب التطبيق، ووجود صعوبة لدى الطلبة في درجة الاستيعاب البرامج المقررة ،لكثافتها وقصر ساعات التكوين فيها،نقص الامكانيات البيداغوجية و المادية و البشرية ادى الى عرقلة سيرورة هذا النظام، كما ان مدة التكوين في هذا النظام غير كافية لترقية معارف الطالب العلمية والمهنية،كما ان العدد الهائل من خريجي الجامعات لا يعكس فعالية التكوين الجامعي .

الدراسة الثالثة:دراسة الباحثة حمود سعيدة بعنوان " **برامج التشغيل و القوى العاملة الجامعية " دراسة ميدانية على خريجي الجامعة بمدينة بسكرة ،**

تناولت هذه الدراسة برامج التشغيل المقدمة في سوق العمل ومدى مساهمتها في تقديم امتيازات للقوى العاملة من خريجي الجامعات الجزائرية، وقد تم طرح التساؤلات التالية:

- هل تقدم برامج التشغيل امتيازات مهنية خاصة للقوى العاملة الجامعية؟
- هل تقدم برامج التشغيل امتيازات ادارية من أجل تسهيل عملية توظيف للقوى الجامعية العاملة؟

- هل تقدم هذه البرامج امتيازات مهنية ادارية من أجل تحقيق تأهيل مهني للقوى العاملة الجامعية ضمن اطارها؟
- هل الامتيازات المادية المخصصة لهذه البرامج تساهم في تحسين الوضع المادي للقوى العاملة الجامعية؟

وخلصت الباحثة للنتائج التالية:

- تقدم برامج التشغيل تسهيلات ادارية للحصول على الوظائف و هذا من خلال الامتيازات الخاصة التي تقدمها هذه البرامج، كسهولة التوظيف سواء عند توفير المناصب أو عقد تجديد العقود.
- عدم مراعاة برامج التشغيل للتخصصات العلمية و المهنية للمستفيدين من برامج التشغيل.
- عدم ملائمة الأجور المتخصصة لهذه البرامج للمستوى العلمي،و لا الجهد المبذول من طرف أفراد العينة ، وهذا بالرغم من أنها تعمل وفق النظام الساعي المعمول به في الوظيف العمومي وهذا بالنسبة لعقود التشغيل ، أما الشغل المأجور بمبادرة محلية فهو عن منفذ للحصول على منصب عمل ، ويتم في مرحلة لاحقة لتحويله لمستوى تشغيلي أفضل.
- ان برامج التشغيل المنتهجة اعتمدت على العامل الديمغرافي ، بحيث أعطت الأولوية للكم على حساب الكيف.
- ان عملية تشغيل القوى الجامعية العاملة هي عملية حسابية احصائية ، تهدف الى تحقيق توازن في سوق العمل ، وتحكم العوامل الديمغرافية و الاقتصادية أصبحت عملية التشغيل عملية شكلية لا تخضع لمنطق الرجل المناسب في المكان المناسب.

الدراسة الرابعة:قام بها علي أحمد بومعزة حول تمثلات الطلبة لواقع التكوين الجامعي المتدرج في الجامعة الجزائرية(رسالة ماجيستير)، دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة، قسم علم الاجتماع.

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على حقيقة التكوين الجامعي في الجامعة الجزائرية، هل يساهم في صقل الكفاءات، وتنمية قدرات وإمكانيات الطالب؟ وهذا يعتبر الهدف الرئيسي والأهداف الفرعية تمثلت في التعرف على البرامج المعتمدة وأساليب وطرق التدريس وأساليب وطرق التقييم، والتحديد بدقة وبكل موضوعية تصورات الطلبة لواقع تكوينهم الجامعي، مع طبيعة التكوين الجامعي داخل الجامعة الجزائرية وكيفية التكيف معه من طرف الموارد الطلابية، ومحاولة التعرف على طبيعة العلاقات القائمة بين التكوين الجامعي والفاعلين الاجتماعيين في المؤسسة الجامعية .

وخلص الباحث الى أن التكوين الجامعي لا يساهم في صقل الكفاءات وتنمية قدرات وإمكانات الطالب الجامعي في الجامعة الجزائرية نظرا للظروف العامة التي تحيط بهذا الفرع، ونظرا للتسيب الإداري وكذلك اللامبالاة من طرف الطلبة الذين حسب رأيهم أن علم الاجتماع يسمح بتفعيل دور الطالب داخل القسم فما بالك بصقل الكفاءات وتنميتها وتطويرها. والوضعية العامة التي يعيشها علم الاجتماع حيث أصبح عاجزا على حل المشكلات الاجتماعية في الجزائر والتهميش الذي يعانيه اليوم هذا الفرع.

المدخل النظري: اعتمدنا من خلال هذه الدراسة على المدخل البنائي الوظيفي، من منطلق ان نظام ل م د هو شكل من اشكال التكيف الاجتماعي ضمن بيئة علمية اجتماعية متغيرة باستمرار، ومن اهم رواد هذا الاتجاه

تالكوت بارسونز وروبرت مرتون، ان الافعال الاجتماعية تفسر في ظل وظيفتها مقابل البنية الاجتماعية، يهدف تحليل بارسونز الى تحديد الضروريات الوظيفية التي تضمن السير الحسن للوظيفة العامة للمجتمع، والمتمثلة في العناصر التالية:التكيف، وتحقيق الأهداف واندماج النسق(التكامل)، والحفاظ على النماذج الكامنة.[10]

- إن الفعل الاجتماعي حسب بارسونز يؤدي إلى ظهور النسق،أو النظام الاجتماعي.
- سلوك الفرد الاجتماعي يصدر من خلال تفاعله مع الآخرين،إذ تلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية الدور الأساسي في تقنين سلوك الفرد مع الجماعة،حسب معاييرها و أنماطها،ليخرج الفعل على شكل تصرف منتظم وموجه.
- النسق مجموعة من الوظائف،وهناك أربعة متطلبات أساسية يجب على النسق الاجتماعي أن يواجهها وهي التكيف،تحقيق الأهداف،التكامل،الكمون.
- الثقافة هي التي تحدد انساق التفاعل الاجتماعي.
- البناء الاجتماعي يتألف من أربعة انساق،النسق الثقافي،والنسق الاجتماعي،نسق الشخصية،نسق الكائن العضوي،الذي هو بمثابة متغيرات بيولوجية وفيزيقية للكائن العضوي مثل الغرائز والدوافع.[11]

الجانب المنهجي: ان لكل دراسة منهج خاص، ولقد اتبعنا المنهج الوصفي الذي يعتبر المنهج المناسب لدراسة ظاهرة وضعية خريجي الجامعة الجزائرية ضمن سوق العمل.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني: هي المجال الاجتماعي الذي يتواجد فيه خريجي جامعة قاصدي مرباح بورقلة وهو مدينة ورقلة

المجال الزماني:أجريت الدراسة في شهر نوفمبر2018

المجال البشري:خريجو جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

مجتمع وعينة الدراسة:اعتمدنا في هذا البحث على خريجي الجامعة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة،وقد اخترنا عينة قصدية تكونت من 50 خريجا،يبحثون عن مناصب قارة في سوق العمل.

أدوات جمع المعلومات:

الملاحظة: وهي ملاحظة مختلف الدفعات التي تتخرج سنويا من خريجي الجامعات سواء ليسانس ل م د، أو ماستر في مختلف الحقول العلمية، والذي يدخلون في الحياة العملية، من خلال البحث عن وظيفة في سوق العمل.

الاستبيان: اعتمدنا استمارة الاستبيان لجمع البيانات، والتي تتكون من مجموعة من الاسئلة المغلقة والمفتوحة، بغية معرفة وجهة نظر خريجو الجامعات، حول وظائف الموجودة في سوق العمل، والتي يبحثون عنها من خلال المسابقات التي يجرونها.

الجانب الميداني:

1- **بخصوص عينة الدراسة:**تتكون عينة الدراسة من مورد بشري مكون من أفراد تنحصر اعمارهم في الفئة العمرية ما بين(25-35) وعددهم 31 فردا بنسبة62 %،والباقي من 35 فأكثر بنسبة38 % ،أما 37 فردا،

لديهم شهادة ماستر(26 تخصص الإعلام والاتصال،11 فردا يملكون تخصص علم الاجتماع) ،و13 فردا لديهم شهادة ليسانس ويكملون شهادة الماستر في تخصص الإعلام والاتصال، كم ان جلهم ينخرطون ضمن ادماج حاملي الشهادات 26 فردا بنسبة52 % والباقي دون عمل بنسبة 48 %

2- بخصوص البرامج التكوينية المقدمة ضمن نظام ل م د تساهم في تنمية مورد بشري كفء.

إن البرامج التكوينية المقدمة في نظام ل م د تزاوج بين النظري والتطبيقي وهذا ما عبر عنه أفراد العينة،وذلك عن طريق المحاضرات والأعمال الموجهة التي تحاول إجراء بحوث نظرية وأخرى ميدانية حسب طبيعة موضوع البحث، ويغلب الأسلوب التلقيني في إلقاء المحاضرة وعبر عن ذلك بنسبة 82%،أما في الأعمال الموجهة فيغلب الأسلوب الحواري التفاعلي بنسبة 60%، ،من منطلق أن الطالب هو الذي يدير الجلسة العلمية بين زملائه و أستاذه في حين يبقى دور الأستاذ في توجيه وتصويب بعض المعلومات والمفاهيم التي تقدم من طرف الطلبة في تلك الأعمال المقدمة.

كما استفاد أغلب طلبة الماستر تخصص الإعلام والاتصال بنسبة66 %،من تكوينات تطبيقية خارج المؤسسة الجامعية،والتي استفاد منها الطالب من بعض المبادئ الأساسية في طريقة تقديم الإعلامي،وفن التواصل وتقنيات الاتصال في المؤسسات الإعلامية،أما باقي الطلبة فكان التكوين على مستوى المؤسسة الجامعية،بنسبة قدرت بـ34%.

واعتبر غالبية المبحوثين بنسبة 90 % أن التكوين المقدم في الجامعة في نظام ل م د ،ليس له علاقة بالوظائف الموجودة في سوق العمل،كما عبر طلبة الماستر الإعلام والاتصال أن الوظائف المطلوبة في سوق العمل تكاد تكون معدومة بنسبة 74%، وترتبط أساسا بتخصصهم في المجال الإعلامي،كما عبر نسبة82 % من أفراد العينة أن هذا التكوين المقدم لا يساعد على الاندماج في سوق العمل،ونظرا لتعميم نظام ل م د في كل الجامعات الجزائرية،فإن المؤسسات الاجتماعية بمختلف أنواعها،تلجأ بتوظيف خريجي الجامعات وهذا ما عبر عنه بنسبة86 %

3- بخصوص مخرجات الجامعة الجزائرية ومدى تتناسبها مع متطلبات سوق العمل.

لقد ساهمت البرامج التكوينية المقدمة في نظام ل م د في تطوير معارف الطالب في التخصص، وهذا ما عبر عنه بنسبة 80%،كما ساعدت تلك البرامج في تنمية المكتسبات المعرفية للطالب بنسبة88 %، وهو ما يناقض دراسة الباحث **علي أحمد بوعزة**، والذي اعتبر أن التكوين الجامعي لا يساهم في صقل كفاءات وامكانيات العلمية والمعرفية للطالب، ولقد عبر أغلب المبحوثين أن ما يقدم من مضامين في مختلف المقاييس ليس له علاقة بالواقع، وعبر عن ذلك بنسبة 78% ،ويرجع السبب إلى تغليب الجانب النظري على حساب الجانب الميداني،والذي يستمد من بيئة غربية تختلف وخصوصية المجتمع الجزائري وثقافته (النظريات المقدمة غربية،مع عدم القدرة على إسقاط هذه النظريات على الواقع العملي)،ويجد خريجو الجامعات صعوبة التكيف ضمن عالم الشغل، وعبر عن ذلك بنسبة 84 %،ويرجع ذلك إلى الأساليب المعتمدة في التوظيف،والتي لا تعتمد على الاختيار العقلاني للرجل المناسب في المكان المناسب،بل إلى المحسوبية والمحاباة،

إن نسبة 76% من المبحوثين اعتبرت أن نظام ل م د لا يتوافق مع المناصب الإدارية الموجودة في سوق العمل، وهو ما يتوافق مع دراسة الباحث **فريد بلهواري** والذي اعتبر ان التكوين الجامعي لا يتماشى مع سوق العمل رغم ما يمتلكه نظام ل م د من مزايا تؤهل الفرد وتنميه معرفيا ، ويرجع عدم التوافق لعدم وجود تنسيق بين خريجي الجامعات ومتطلبات عالم الشغل وعبر عن ذلك بنسبة90 %،كما عبر أغلب المبحوثين بنسبة 78 % أن هناك العديد من العوائق التي تحول دون اقتحامهم لسوق العمل منها المحاباة والمحسوبية،وعدم توافق المؤهل المطلوب مع الوظائف الموجودة في سوق العمل، ان التوظيف حسب الباحث **حمود سعيدة** يعتمد على عملية احصائية تهدف الى تحقيق توازن السوق، مع عدم مراعاة التخصصات العلمية في عالم الشغل.

يعتبر نظام ل م د نموذجا يقدم تكوينا نظريا و تطبيقيا بالنسبة للطلبة،بغية إخراج فاعل اجتماعي مؤهل وكفء وفي مدة زمنية وجيزة،إلا أن كثافة البرنامج،وعدم توفير البيئة الاجتماعية والمادية المناسبة بالنسبة للطالب والأستاذ،وتغليب الإطار النظري على حساب الجانب الميداني، وهذا ما عبر عنه جل الطلبة بنسبة86 %،حال دون تحقيق النتائج المرجوة،من خلال تخرج دفعات كبيرة من الطلبة سنويا، أي تزايد المخرجات الكمية على حساب الجانب الكيفي.

ولقد اشارت الباحثة **أسماء هارون** ان افتقار الطالب والاستاذ لمعلومات كافية عن نظام ل م د، وغياب الجانب التطبيقي، وكثافة الحجم الساعي وقصر مدة التكوين حال دون تحقيق النتائج المرجوة.

ومن خلال ما تقدم يتبين أن نظام ل م د الذي تبنته الجامعة، لم يرتقي إلى مستوى تقديم مورد بشري كفء،يتوافق ومتطلبات السوق، لعدة عوائق مادية واجتماعية وثقافية،رغم ما يمتاز به هذا النظام من سمات تهدف إلى ضمان الجودة والنوعية في الحقل الأكاديمي.

تسعى الجامعة الجزائرية للتكيف مع البيئة الخارجية،خاصة في ظل التطور العلمي والمعرفي،والقفزة التكنولوجية،التي أنتجت مجتمع المعرفة،إذ تعد المعرفة أساس تطور المجتمع وتقدمه،وأداة للهيمنة والسلطة،وعليه تبنت نظام ل م د في التعليم العالي،لتحقيق التكيف وتحقيق أهداف المجتمع الذي يعتبر النسق الأكبر بتعبير **بارسونز**، إذ تعتبر الجامعة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية،عبر مختلف البرامج التي تقدم ضمن الحقل الأكاديمي،لإنتاج أفعال وممارسات اجتماعية تتوافق ومتطلبات النسق و أهدافه،إلا أن هناك العديد من معوقات الوظيفية حسب تعبير **مرتون** منها معوقات مادية وبشرية وثقافية، تحول دون إخراج فاعل اجتماعي يساهم في تحقيق التنمية المعرفية والاجتماعية.

الاستنتاج العام:

إن خريجي الجامعات يعتبرون موارد بشرية شابة ومؤهلة، من خلال ما يمتلكونه من مؤهلات علمية،والتي بإمكانها إن تكون نقطة إقلاع لتحقيق التنمية الاجتماعية،من منطلق أن الجامعة تعتبر البوابة لصناعة العقل الإنساني،إن تبني الجامعات الجزائرية نظام ل م د كان نتيجة محاولة مواكبة الركب العلمي من جهة،والحصول على مخرجات قادرة على تحقيق النمو الاجتماعي من جهة أخرى،ويعتمد هذا النظام على:

- المزاوجة بين النظري والتطبيقي عن طريق المحاضرات والأعمال الموجهة التي تحاول إجراء بحوث نظرية وأخرى ميدانية حسب طبيعة موضوع البحث،
- يغلب الأسلوب التلقيني في إلقاء المحاضرة ،أما في الأعمال الموجهة فيغلب الأسلوب الحواري التفاعلي.
- طلبة الماستر تخصص الإعلام والاتصال يستفيدون من تكوينات تطبيقية خارج المؤسسة الجامعية.
- التكوين المقدم في الجامعة في نظام ل م د ،ليس له علاقة بالوظائف الموجودة في سوق العمل.
- التكوين المقدم لا يساعد على الاندماج في سوق العمل.
- البرامج التكوينية المقدمة في نظام ل م د يساهم في تطوير معارف الطالب في التخصص.
- مضامين المقاييس ليس له علاقة بالواقع،ويرجع السبب إلى تغليب الجانب النظري على حساب الجانب الميداني،والذي يستمد من بيئة غربية تختلف وخصوصية المجتمع الجزائري .
- خريجو الجامعات يجدون صعوبة التكيف ضمن عالم الشغل.
- نظام ل م د لا يتوافق مع المناصب الإدارية الموجودة في سوق العمل،وذلك لعدم وجود تنسيق بين خريجي الجامعات ومتطلبات عالم الشغل .
- هناك العديد من العوائق التي تحول دون اقتحام الفرد الجامعي لسوق العمل منها المحاباة والمحسوبية،وعدم توافق المؤهل المطلوب مع الوظائف الموجودة في سوق العمل.

تبقى الجامعة الجزائرية في تحدي ضمن عالم متغير باستمرار،يعتمد على الجودة والنوعية في مخرجات العملية التعليمية،وذلك من خلال تكييف مثل هذه الأنظمة على بيئة المجتمع الجزائري وخصائصه،وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية،للوصول إلى جودة مخرجات الجامعة،والارتقاء من الجانب الكمي إلى تنمية الجانب الكيفي للمورد البشري،والذي يعد الأساس لأي عملية تنموية،من منطلق أن سوق العمل يحتاج إلى الكفاءة والمهارات لتحريك عجلة التنمية في مجتمعنا.

خاتمة: لقد تبنت الجامعة الجزائرية نظام ل م د وذلك بغية مواكبة التطور العلمي والمعرفي،وإخراج كفاءات مهنية،تتوافق ومتطلبات سوق العمل،بغية إحداث التغيير الاجتماعي المطلوب،أن تبني هذا النظام يتطلب توفير مختلف الإمكانيات المادية والبشرية ضمن الحقل الأكاديمي،ومحاولة تبيئة المنظورات العلمية الغربية التي تدرس في الجامعة وفق خصوصية المجتمع الجزائري ومتطلباته،لإسقاط الجانب النظري ومختلف التجارب الغربية،على واقعنا المعاش،بغية تفسير الواقع وفهمه،للوصول لإنتاج موارد بشرية تتوافق وسوق العمل من جهة،تساهم في تحقيق التنمية في مختلف الحقول الاجتماعية.

المراجع:

1- علي بن هادية...،وآخرون،1991القاموس الجديد للطلاب،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1991،ص926

2- السعيد مبروك إبراهيم، تدريب و تنمية الموارد البشرية بالمكتبات ومرافق المعلومات،ط1،دار الوفاء،الإسكندرية،2012،ص84.

3- طارق عبد الرؤوف عامر،الجامعة وخدمة المجتمع،ط1،مؤسسة طيبة،القاهرة، 2012 ، ص 15.

4- عبد الكريم حرز الله،كمال بداري،نظام ل م د، ديوان المطبوعات،الجزائر،2008،ص25.

5- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي، الجزائر، 2004، ص 03

6- عمار الطيب كشرود،معجم مصطلحات علم النفس الصناعي والتنظيمي ط2،دار النهضة العربية،بيروت،2007،ص94.

7- محمد علي نسيم،التوأمان الكفاءة والفعالية،ط1،دار العلوم للنشر و التوزيع،القاهرة،2016،ص28.

8- طوني بينيت،لورانس غروسبيرغ،مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقاة و المجتمع،ترجمة:سعيد الغانمي،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2010،ص400.

9- جان فرنسوا دورتيه،معجم العلوم الإنسانية،ترجمة:جورج كتورة،ط1،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،بيروت،2009،ص486.

10- خواجة عبد العزيز،أساسيات في علم الاجتماع،دار نزهة الألباب،غرداية،2012،ص209.

11- ياس خضير البياتي،النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها،ط1،الجامعة المفتوحة ،طرابلس،2002،ص129-131.

12- فريد بلواهري، مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل م د مع متطلبات سوق العمل حسب رأي الاساتذة(رسالة ماجيستير)،قسم علم الاجتماعي، كلية الآداب و العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة سطيف 2012،2-2013.

13- أسماء هارون،بعنوان دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم الجامعي في الجزائر نظام ل م د(رسالة ماجيستير)،جامعة محمود منتوري قسنطينة،2009-2010.

14- حمود سعيدة بعنوان " برامج التشغيل و القوى العاملة الجامعية " دراسة ميدانية على خريجي الجامعة بمدينة بسكرة ، قدمت لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية بقسم علم اجتماع جامعة بسكرة 2005-2006

15- 29-علي أحمد بومعزة، تمثلات الطلبة لواقع التكوين الجامعي المتدرج في الجامعة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2009- 2010.